شعبنا اليوم أكثر إصراراً وعزيمةً على التواصل مع أمجاد حضارته وإشراقات تاريخه والتفاعل الخلاق مع المتغيرات والتطورات المذهلة في هذا العصر

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

مساومات ومطالب غير دستورية عبر الأبواب الخلفية

يوم الثلاثاء الأسبق ٢٨ أبريل ٢٠٠٦ انتهت اللجان الأساسية والفرعية في عموم الدوائر الانتخابية بجميع محافظات الجمهورية من مراجعة جداول الناخبين في إطار عملية القيد والتسجيل التي ستدخل خلال الفترة القريبة القادمة مرحلة جديدة على طريق التحضير للانتخابات الرئاسية والمحلية المقرر اجراؤها في سبتمبر القادم من العام الجاري ٢٠٠٦ م .

أحمد الحبيشي

وبقدر ما شهدت المرحلة الاولى من اعمال مراجعة جداول الناخبين التي انجزتها اللجان الانتخابية الاساسية والفرعية في جميع الدوائر الانتخابية اقبالا واسعا على مستوى الجمهورية بأسرها ، بقدر ما شهدت قيام احزاب المعارضة المنضوية في اطار ما يسمى ((اللقاء المشترك)) الذي يقوده وينطق باسمه حزب التجمع اليمني للاصلاح باطلاق وابل من التصريحات النارية وخطب الجمعة التحريضية بالاضافة الى اعمال التحشيد والدعاية الانتخابية المبكرة والمصحوبة باعمال غير قانونية ، الأمر الذي يشير إلى خطورة التأثير الذي تمارسه رواسب الثقافة الشمولية والبنى التقليدية على المجال السياسي في المجتمع المدني .

في هذا الإطار تبادلت الأحزاب السياسية – في السلطة والمعارضة واللجنة العليا للانتخابات – اتهامات قاسية، فيما لوحت أحزاب "اللقاء المشترك" بمقاطعة الانتخابات القادمة، حيث سبق لهذه الأحزاب استخدام سلاح التلويح بالمقاطعة في مرحلة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات واللجان الفرعية، لابتزاز الحزب الحاكم اثناء التحضير للانتخابات البرلمانية الاخيرة التي جرت في ابريل ٢٠٠٣ م بهدف انتزاع مكاسب سياسية بوسائل غير ديمقراطية وغير قانونية !!

ولئن أفرطت أحزاب "اللقاءالمشترك" في الإدمان على ابتزاز الحزب الحاكم، فإنّ الأخير أفرط أيضاً في التعاطي مع محاولات استدراجه إلى مثل هذا الفخ من خلال ماتسمى بجلسات الحوار التي اعتادت أحزاب المعارضة على استغلالها لطرح مساومات ومطالب ابتزازية مخالفة للدستور والقوانين النافذة، بهدف عزل العملية الديمقراطية عن المجال السياسي للمجتمع، وتحويل مركز ثقل عملها إلى المجال الوظيفي للسلطة السياسية التنفيذية.

بوسعنا القول إنّ أحزاب " اللقاء المشترك"، اعتادت على تحقيق إنجازاتها من خلال مراهناتها المتواصلة على ابتزاز الحزب الحاكم ، وحين تعتاد هذه الأحزاب على استثمار ذلك الابتزاز والخروج ببعض المكاسب التي يتداخل فيها الابتزاز بالخضوع والمساومات، يتحول الابتزاز إلى عادة دورية مدمرة لقدرة أحزاب معارضة ، الأمر الذي لا يؤهلها لإنجاز مكاسب حقيقية بالاعتماد على مصادر القوة الكامنة في المجال السياسي للمجتمع المدني ، بما ينطوي عليه من مفاعيل فكرية وسياسية واقتصادية وثقافية لا يمكن بدونها تجذير وعي هذه الأحزاب للديمقراطية، وتطوير وتحديث ثقافتها السياسية، وتعميق صلاتها بالناس .

صحيح أنّ تلويح أحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات سيلحق ضرراً قاتلاً بهذه الأحزاب سواء في حال نجاحها في ابتزاز السلطة والحزب الحاكم ، أو في حال أن تكون المقاطعة قراراً جدياً لا رجوع عنه.. بيد أنّ ذلك أقل خطراً من الدعوة التي نشرتها مؤخراً احدى الصحف المستقلة التي تتبنى خطاباً سياسياً واعلامياً مستنسخاً من النسخة الاصلية لخطاب أحزاب المعارضة المنضوية في اطار ما يسمى ((اللقاء المشترك)) ، حيث طالبت تلك الصحيفة ((المستقلة)) في مزحة ثقيلة الدم ـ بتأجيل الانتخابات ، وباركت تصريحات بعض قيادات الحزب الحاكم بشأن عدم مشاركة المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية اذا لم يتراجع الرئيس علي عبدالله صالح عن رغبته التي سبق له الاعلان عنها بعدم ترشيح نفسه مجدداً لرئاسة الجمهورية ، ولم تنس تلك الصحيفة ان تدعو احزاب المعارضة الى مقاطعة الانتخابات ايضاً ، بحجة ما اسمته " وجود إجماع من أحزاب السلطة والمعارضة على تفادي انفجار أزمة سياسية ـ مفترضة ـ تسبق الانتخابات " !!.

لا ريب في أنّ هذه الدعوة تعكس تجاهل أحزاب المعارضة لخطورة الفراغ الدستوري الذي سينشأ عن عدم إجراء الانتخابات القادمة ، وما قد يترتب عليه من انفجار أزمة سياسية حقيقية ـ وليست مفترضة في هذه الحالة على وجه التحديد ـ ربما ترى المعارضة فيها بيئة مثالية لممارسة غرامها القديم مع السلطة عبر الأبواب الخلفية، والمشاركة فيها بعيداً عن صندوق الاقتراع الذي أصبح المرجع الرئيسي لشرعية قيادة السلطة أو المشاركة فيها، منذ تحقيق الوحدة وقيام النظام الديمقراطي التعددي في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م .

اللافت للنظر أنّ تلك الصحيفة (المستقلة والمعارضة) في آن واحد نصحت أحزاب المعارضة بضبط النفس، وطمأنتها بأنّ اللجنة العليا للانتخابات بما فيها سجلات القيد يمكن تغييرها في وقت لاحق، وذلك في رسالة واضحة إلى السلطة مفادها أنّ أحزاب المعارضة ترغب في مساومة السلطة على شيء ما.. بمعنى أنّ هذه الأحزاب لا تراهن على مفاعيل الديمقراطية في المجال السياسي للمجتمع المدني ، بقدر ما تراهن على مخرجات المجال الوظيفي للسلطة السياسية التنفيذية فقط ، وهي مخرجات من طبيعة مختلفة تتعلق بوظائف السلطة المنتخبة لا بوظائف المعارضة التي يجب تأهيلها لأن تكون صنواً فاعلاً للسلطة في النظام السياسي الديمقراطي التعددي.

ثمّة مجال حقوقي مستقل للدولة عن السلطة والمعارضة يضطلع بوظائف ضبط آليات الديمقراطية وتفعيل أطرها، بما في ذلك تشغيل الميكانيزمات الدستورية والقانونية الخاصة بحماية الديمقراطية من خلال السلطة القضائية ، وهو بالضرورة مجال مشترك للسلطة والمعارضة، ويمكن أن تمارس المعارضة وجودها المستقل واختياراتها الحرة من خلاله.

من حقنا أن نتساءل عن السبب الذي يدفع المعارضة إلى تجاهل المجال الحقوقي للدولة، بما يوفره من فرص اللجوء إلى السلطة القضائية للطعن بسجلات القيد التي تنتج عن اعمال اللجان الانتخابية بوسائل الدستور والقانون . فمن نافل القول إنّ أحزاب ((اللقاء المشترك))، لا تراهن على المجال السياسي للمجتمع المدني أو المجال الحقوقي للدولة، بقدر مراهنتها على المجال الوظيفي للسلطة التنفيذية والحزب الحاكم من خلال الابتزاز والمساومات ، ولعل ذلك ما يفسر تصريحا شهيرا للاستاذ محمد قحطان الناطق الرسمي لاحزاب ((اللقاء المشترك)) نشرته صحيفة ((الصحوة)) في شهر ابريل الماضي، وتناولته في مقال سابق ، اتهم فيه اللجنة العليا بارتكاب ((انتهاكات وخروقات خطيرة للدستور والقانون)) لكنه قال في نهاية تصريحه الذي نشرته صحيفة ((الصحوة)) في صدر صفحتها الاولى بأن احزاب اللقاء المشترك لا تنوي رفع دعوى قضائية ضد اللجنة العليا للانتخابات التي اطلق في وجهها اتهامات خطيرة ما أنزل الله بها من سلطان ، بمعنى ان خلاف هذه الأحزاب مع اللجنة العليا للإنتخابات ليس قانونيا بل سياسيا بامتياز ، وكان من الواجب على احزاب ((اللقاء المشترك)) التصدي لأي مخالفات قانونية ـ إن وجدت حقاً ـ عبر اللجوء الى القضاء وليس عبر الحوارات السياسية والمساومات غير الدستورية ، فالقضاء وحده هو السلطة التي تمتلك حق الحكم بوجود مخالفات للدستور والقانون ومحاسبة مرتكبي هذه المخالفات !!

يقيناً أنّ التطور اللاحق للديمقراطية الناشئة في بلادنا مرهون بمعالجة تناقضاتها ومصاعبها من خلال المزيد من الديمقراطية ، ومراكمة المزيد من الخبرات الانتخابية وتعظيم رصيد المشاركة في الحياة السياسية ، فيما يؤدي إدمان احزاب المعارضة على ابتزاز الحزب الحاكم وتسول المساومات عبر الأبواب الخلفية ، إلى خضوعها لمفاعيل سلطته السياسية، حتى وإن أنعم الحزب الحاكم على احزاب المعارضة ببعض التنازلات والمكاسب والمساومات من الباب الخلفي !! .

والحال أنّ أخطر ما يهدد المستقبل السياسي للمعارضة لا يكمن في الخوف من عدم تحقيق نجاحات استراتيجية وحاسمة تتطلع اليها احزاب المعارضة في الانتخابات القادمة ، بل في إصرارها على تجاهل مفاعيل المجال السياسي للمجتمع المدني ، الأمر الذي يدل على ضعف ميولها نحو التحرر من التبعية للمجال الوظيفي للسلطة التنفيذية، ناهيك عن أنّ إصرارها أيضاً على تعطيل المفاعيل الدستورية والقانونية للمجال الحقوقي للدولة من خلال حرصها على عرض المساومات وطرح المطالب الابتزازية الخارجة عن الدستور والقوانين النافذة ، يقدم دليلاً إضافياً على عجزها عن تحقيق حريتها واستقلالها، وعدم أهليتها في تحرير المجتمع المدني ـ وهي جزء اساسي فيه ـ من التبعية للدولة !!

نقلاً عن/ صحيفة «٢٦سبتمبر»

> خلاف أحزاب ((اللقاء المشترك)) مع اللجنة العليا للانتخابات ليس قانونياً بل سياسياً بامتياز ، وكان من الواجب على هذه الأحزاب التصدي لأي مخالفات قانونية ـ إن وجدت حقاً ـ عبر اللجوء الى القضاء وليس عبر المطالب والمساومات غير الدستورية ، فالقضاء وحده هو السلطة التي تمتلك حق الحكم بوجود مخالفات للدستور والقانون ومحاسبة مرتكبي هذه المخالفات !!

> أحزاب " اللقاءالمشترك" أفرطت في الإدمان على ابتزاز الحزب الحاكم، ومن جانبه أفرط الحزب الحاكم أيضاً في التعاطي مع محاولات استدراجه إلى مثل هذا الفخ من خلال ماتسمى بجلسات الحوار التي اعتادت أحزاب المعارضة على استغلالها لطرح مساومات ومطالب ابتزازية مخالفة للدستور والقوانين النافذة !!

> أحزاب " اللقاء المشترك"، اعتادت على تحقيق مكاسب غير قانونية من خلال ابتزاز الحزب الحاكم ، وحين تعتاد هذه الأحزاب على استثمار ذلك الابتزاز والخروج ببعض المكاسب التي يتداخل فيها الابتزاز بالخضوع والمساومات، يتحول الابتزاز إلى عادة دورية مدمرة للقدرات الذاتية لأحزاب المعارضة .

الإساءة إلى الأديان تجاوز لحرية التعبير

سايمون جنكنز *

لا يوجد لأحد حق مطلق للحرية، فالحضارة هي قصة بشر يضحون بالحرية من أجل العيش معا في وئام وتوافق.

ولسنا بحاجة لهوبز .. ((توماس هوبز)) كَانَ فيلسوفاً إنجليزياً، وأحد رموز القرن السابع عشر الميلادي في علم الاجتماع» كي يُخبرنا بأن الحرية المطلقة هي من شيم الهمج حديثي الولادة. حيث أن ما عدا ذلك إن هو إلاّ عبارة عن تساوم.

هل كان لصحيفة دنماركية يمينية أن تحمل على صفحاتها رسومًا ساخرة للنبي محمد الذي يؤمن به أكثر من مليار مسلم في هذا الكوكب؟ لا. وهل كان لصحف أخرى تكرار نشرها، وهل كان لقناة الـ BBC التليفزيونية البريطانية الإيماء بعرضها بشكل مثير لإثبات رجولتها فيما يتعلق بحرية الكلام. لا .

هل على الحكومات الاعتذار عنهم أو منعهم من تكرار الإساءة؟ لا، ولكن ذلك ليس هو القضية.

الصحافة الخبرية ليست صومعة، حيث يتعامى فيها العقل عما يجري في العالم وتصمّ فيه الآذان تجاه ردّات الفعل. إن كل بوصة من كتابة منشورة تعكس وجهات نظر كتّابها وحُكم مُنقّحيها. وفي كل يوم تتخذ الصحف قرارًا بشأن التوازن فيما يتعلق بالجرأة، والإساءة، والذوق، والتوجّه، والتهوّر. عليهم أن يقرّروا من الذي يُسمح له بصوت ومن الذي لا يُسمح له بذلك. إنها مقيّدة بقوانين التشهير، والآداب العامة، وإحساسها ذاتها بما يُعدّ مقبولاً لدى القرّاء. الكلام بحُرّية ممكن على قمة الجبل فقط؛ وفي ما عدا ذلك فكلّه تنقيح!

وعلى الرغم من موقف البريطانيين المتين من الدين، لن تجد عندهم صحيفة تسمح لرسام كاريكاتير بتصوير السيد المسيح عليه السلام وهو يرمي بقنابل عنقودية، أو بالسخرية من محرقة اليهود (الهولوكوست). وصور أجساد الموتى لا تُنشر عادة إذا كان من المحتمل رؤيتها من قبل أفراد عوائلهم. فالخصوصية والكرامة محترمتان، وإن كان مثل ذلك التقييد مجهولاً لدى القرّاء عادة. وفوق كل صفحة صحيفة يحوم رقيب ما، حتى وإن كان شُرف بلقب المحرّر. إن الإيحاء بأن الرسوم الكاريكاتيرية أثارت تلك المسألة الخطيرة: التوجس من الرقابة، هو بمثابة هراء. فقد كانت تلك الرسوم مسيئة وتحريضية. وأفضل سياسة كانت ممكنة هي الاعتذار والتزام السكوت. وبالنسبة لمطالبة الصحفيين الدنماركيين «تضامنًا من كافة أنحاء أوروبا» من أجل مبدأ حرية الكلام، والتهكّم من أولئك الذين أهينوا، كونهم «أصوليين... لديهم مشكلة مع العالم الغربي بأسره»، فإن ذلك يُعدّ أقرب إلى الاستفزاز العرقي.

إننا لا نجول الأرض مُكيلين الناس لكمات في الوجه كي نختبر التزامهم بعدم العنف! فكي تكون أوروبيًا يجب الا يتضمن ذلك تلقينًا مبتدرًا بإهانة دينية.

ويبدو أن العديد من الناس فوجئ بأن الأزمة متعدّدة الثقافات قد تأتت بسبب الدين وليس بسبب الأصل العرقي. والحقيقة أن أغلب المهاجرين الوافدين من العالم الإسلامي يقصدون البحث عن العمل والأمان. لقد رضوا بالتمييز العنصري وإنزالهم منزلة ثقافية دنيا كثمن للقبول. غير أن أغلبية الأوروبيين، وبغض النظر عن مدى تكتّمهم، يعتبرون تلك المنزلة الثقافية معقولة.

غير أن ما لم يتوقّعه المسلمون هو أن ذلك القبول يتطلّب منهم السماح بالسخرية من معتقدهم، والشعور بالذنب بالتبعية كونهم محسوبين على أشرس وأعنف أتباع الإسلام في الشرق الأوسط.

إن الإسلام دين عريق ومُكرم. وكما هو الحال مع المسيحية فإن من الممكن تأويل تعاليمه بشكل مختلف واستخدامها من أجل غايات متعطّشة للدماء، إلاّ أن الإسلام نفسه ذو نقاوة وبساطة. بعض تلك النقاوة يكمن في تجرّده وجزء من ذلك التجرّد مقت التعرض للرموز. والدنماركيون كانوا حتمًا على علم بأن تصوير الله بهيئة بشر تعالى سبحانه عن ذلك علوًا كبيرا أو النبي محمد صلّى الله عليه وسلّم على أنه إرهابي حاشاه من ذاك سيؤدي إلى سخط المسلمين. ومن التغابي الواضح الزعم بأن مثل هذا الكفر ما هو إلاّ فكاهة تنسجم وطريقة الحياة الغربية. ولعل من الأنسب تبنّي أنها وحشية متعمدة، حيث إنها ما كانت لتبدو إلاّ كذلك. واستعارة من شكسبير بتصرّف: ما هو بالنسبة للمسيحيّ «كلمةُ هوجاء ليس إلاّ»، فإنه يُعدّ كفرًا بواحًا لدى المسلم.

والمتفحّص للمتضررين من العولمة أجمعهم يجد أن الوعي الديني أعظمهم شأنا. أذكر هنا أني لاحظت في إحدى المرّات في مطار بغداد كيف أن امرأة عراقية بادية الوقار أصبحت في حالة هستيرية تامّة عندما وجّه حارس أميركي كلبه «النجس» المدرب على شم الأشياء، إلى تفحّص نسختها من المصحف. فما كان من المجنّد إلاّ أن شتمها قائلاً: «أوه.. من أجل السيّد المسيح تعبير دارج لدى الغربيين أخرسي!» ممّا ترك عليها علامات الحيرة والاستغراب، كونه ذكر المسيح عليه السلام دفاعًا عمّا قام به.

ومثل ذلك؛ فإن الجندي الأميركي أو البريطاني، يعتبر أن الدخول عنوة أثناء الليل إلى مرافق النساء في بيت عربي، من مهام حفظ السلام العادية ليس إلاّ. في حين أن ذلك بالنسبة للعربي أمر ممقوت، يفوق أي تصوّر.

كما أن المسلمين لا يفهمون تمرير الغرب لمثل هذه التصرّفات والاعتذار لها، مثلما يفعله توني بلير، باعتباره مثل تلك الانتهاكات أنها أهون إذا ما قورنت بما كان يقوم به صدّام حسين، وكأنّ صدّام كان معيارًا للسلوكية العالمية!

إنه لمن الواضح صعوبة تفهّم الغربيين للفزع الذي تسبّبه هذه الإيماءات للمسلمين. والسؤال الذي يطرح نفسه ليس هل يجب أو لا يجب على المسلمين «النضوج» أو احترام حرية الكلام. بل هو عمّا إذا كنا نريد فعلاً التشارك في العالم بسلام مع أولئك الذين لديهم قيم ومعتقدات دينية مختلفة عن تلك التي عندنا.

ويُظهر طلب الصحفيين الأجانب من الصحف البريطانية موافقتهم في هجمتهم تلك، أن الاستعلاء الخُلقي مُفعم بالحياة داخل مكاتب التحرير في أوروبا الشمالية مثلما هو الحال في شوارع الفلّوجة. وإن الاعتقاد بأن التسبّب في إساءة دينية يجب أن يُحمل على أنه من علامات الرجولة الغربية لأمر مشين حقًا.

إن المحافظة على التوازن التقليدي ما بين حرية الكلام واحترام مشاعر الآخرين أضحى واضحًا للعيان أن من الصعب المحافظة عليه. والاضطراب الناتج لا يسعه إلا أن يُغذّي دعايات اليمين ودعوتهم لمهاجمة أو طرد المهاجرين وأولئك من ذوي الثقافة الدخيلة. كما لن يسعها إلاّ أن تُغذّي شهية الحكومة الساعية لتقييد حرية الكلام في المواضع التي تكون فيها مؤثّرة بحق، كما هو الحال عندما يُهمّ بانتقادها أي الحكومة!

وليس هناك أدنى شك بأنه لو كان قُدّر للنص الأصلي للائحة وزارة الداخلية المتعلّقة بالدعوة لإثارة الكراهية الدينية أن تُسنّ قانونيًا، لكان نشر الرسوم الكاريكاتيرية في بريطانيا عندها أمرًا مخالفًا للقانون. ولما كان هناك حاجة لإثبات التعمّد في التسبب في كراهية دينية، وكان ليكفي إثبات تهمة «التهوّر» فقط؛ وحتى مع تعديلات البرلمان فلعلّ اللائحة تسمح للادعاء العام بتصوير الرسوم الكاريكاتيرية على أنها مُهينة ومُسيئة، ورفض السماح لهيئة الدفاع الادّعاء بأن القصد كان مهاجمة الأفكار وليس الناس.

يذكر أن نفس النكهة لرقابة واسعة النطاق كان تمّ الإفصاح عنها ضمن آخر لائحة لمكافحة الإرهاب قام بتقديمها تشارلس كلارك وزير الداخلية البريطاني. وكانت المحاولة – التي تمّ تقييضها هي الأخرى من قبل البرلمان – تدعو آنذاك إلى تجريم تمجيد الإرهاب «العبثي»، حتى وإن لم يكن وراءه قصد. لقد أرادت تلك اللائحة أن تُجرّم أولئك الذين قد تكون عباراتهم احتفت أو امتدحت تغييرًا للحكومة من خلال استخدام العنف، سواء كانوا يقصدون ذلك أم لا. واقترح كلارك في لائحته تلك وضع قائمة «وفقًا للقانون» فرّق فيها ما بين تلك الشخصيات التاريخية التي صنّفها على أنها إرهابية وما بين أولئك الذين قرّر أنهم كانوا «مقاتلين من أجل الحرية». والصنف الأخير، كما صرّح، ربما كان سيشمل الآيرلنديين. لقد كان ذلك عبارة عن رقابة تاريخية لطموحات استالينية بحقّ. واليوم يحكّمنا مثل هؤلاء الرجال! وسعي وزير داخلية عصري لنيل مثل هذه السلطات ليُبيّن الخطر المحدّق الذي من الممكن أن يؤدي إليه انهيار ضبط النفس من قبل أجهزة الإعلام. وكانت هناك دعوة من بعض – وليس كلّ – زعماء المسلمين تطلب من الحكومات الغربية أن «تعتذر» عن الرسوم الكاريكاتيرية، وبطريقة أو بأخرى، إلى منع نشرها. لقد افترضت تلك المطالب أن الحكومات كانت قد وافقت ضمنًا على الرسوم الكاريكاتيرية وبالتالي فإنهم كانوا في وضعيّة تدعوهم للتكفير عن ذلك. وهناك العديد من الحكومات التي قد يسعدها الوقوع في هذه المصيدة وبالتالي ستسعى للسيطرة على أفعال قد يتوجب عليهم الاعتذار عنها. إن الافتراض العفوي للّوم حيث لا وجود لما يلام عليه أصلاً يُغذّي عظَمة الاستغفال الوزاري، كما هو الحال مع اعتذار توني بلير السخيف عام ١٩٩٧ م حول مجاعة البطاطس الآيرلندية!

إنّنا حين نتكلّم عن جميع حالات الدعوة للتنظيم الذاتي فإن الخطر بيّن وجليّ. فإذا لم تقم المؤسسات المهمة، وفي هذه الحالة نعني الصحافة، بممارسة ضبط النفس، حينها ستقوم الحكومة بمزاولتها عنهم. ومن المعلوم أن نَسب تبعات شرّيرة إلى معتقد ديني بعينه هو بمثابة طريقة مؤكّدة للتسبب في الإساءة للآخرين. وعلى نفس المستوى فإن منع مثل تلك الإساءة هو الآخر طريقة أكيدة لسياسي ما لتحميل أقليّة ما المنّ لما فعله لصالحهم، وهكذا تتقدم النزعة الاستبدادية. ووزارة الداخلية الحالية ليست في حاجة لمثل هذا التشجيع!

من المفروغ منه أن الإساءة للخصم تُعدّ ومنذ سحيق الأزمان على أنها من سمات المجادلين العنيفين، تمامًا مثلما أن تحدّي حدود الذوق عدّ من سمات الفن. ومن الصحّة بمكان أن يُحاط الأمر بالقيود القانونية والخُلُقية. وهذه تشمل قوانين الحدّ من التشهير والافتراء على الآخرين، ومفاهيم من مثل ممارسة التعليق العادل، وحقّ الردّ على الغير من دون تحريك مشاعر الكراهية العرقية. وليس من بين هذه – ولا حتى واحدة – تحمل صفة مطلقة. فكلها تعتمد على التمرّس على الحُكم من قبل أولئك الذين في مواقع القوّة. وجميعها يعتمد على حصن الديمقراطية إيّاه؛ تحمّل مشاعر الآخرين. وهذا قد تمّت الإحاطة به من قبل اللورد كلارك بتعريفه المتميّز للحضارة: المجاملة. العديد من السياسيين لا يفضّلون ائتمان الآخرين على ضبط النفس، بل يؤْثرون الاستحواذ على سلطة القيام بالضبط بأنفسهم. والتشريعات القانونية البريطانية الأخيرة تُظهر أن هناك رقيبًا ينتظر في كل زاوية. والأسبوع الذي أزف لابد وأنه أدى إلى رفع آمال ذلك الرقيب إلى مستويات عليا، وكل ذلك بسبب ألاعيب بلهاء قام بها قلة من الصحفيين الأوروبيين.

إن أفضل دفاع عن حرية الكلام لا يكون إلاّ من خلال لجم تجاوزاتها، واحترام مجاملاتها.

* باحث في المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب.

التشدد السلفي تسبّبَ في سقوط الدولة؟

د. خالد الدخيل

ما معنى أن يكون تدشين أول عمل روائي تاريخي وسياسي جريء عن السعودية على يد كاتب من الأسرة الحاكمة، وليس على يد أحد آخر من كتاب "النص الإبداعي" السعوديين؟

الرواية تأخذ شكل حكاية تاريخية اختار الكاتب، سيف الإسلام بن سعود، أن يرويها على لسان خالد بن سعود، أحد أطراف الصراع في الحكاية. يقول خالد مخاطباً صديقه في رسالته الأولى "إليك يا حمد بعضاً من تفسيراتي لمجرى تاريخ بلادي، والتي عايشت شخصياً بعضاً من مجرياته...". إذاً هي روايته هو، تحمل رؤيته، وموقفه مما حصل، ونظرته لأحداث وشخصيات ذلك التاريخ. لم يترك الكاتب الأمر للأحداث والشخصيات تقدم نفسها، وأن تتولى رواية هذا التاريخ. بدلاً من ذلك جعل من خالد الراوية الوحيد، وبالتالي الشخصية الوحيدة في الرواية. من هو خالد بن سعود هذا؟ ولماذا اختاره المؤلف أن يكون الصوت الذي من خلاله حاول أن يقدم رواية أخرى للتاريخ السياسي السعودي في مرحلته الأولى؟

خالد بن سعود هو ابن أشهر قادة الدولة السعودية الأولى، سعود بن عبدالعزيز بن محمد بن سعود، والأخ الأصغر لآخر أئمة هذه الدولة، عبدالله بن سعود، الذي سقطت الدولة في عهده عام ١٨١٨م. وكان خالد من بين الذين تم إجلاؤهم، من آل سعود وآل الشيخ، إلى مصر في ذلك العام على يد جيش محمد علي حاكم مصر.

الجانب الأهم في سيرة خالد أنه، وكما يقول المؤلف على لسانه، تم تجنيده أثناء إقامته في مصر من قبل واليها، محمد علي، ليكون "منقذاً" لبلاده نجد، وإمامها الجديد بدعم وحماية مصرية. ويذكر خالد في رسائله أن إعداده لهذه المهمة استمر أربع سنوات. ذهب بعدها على رأس حملة عسكرية مصرية إلى نجد لإزاحة ابن عمه، فيصل بن تركي. طبعاً فشل خالد، ومعه فشل محمد علي في فرض حاكم على نجد يحكم باسمه وتحت حمايته.

أحد الأسئلة المركزية التي طرحتها الرواية بشكل غير مباشر: هل كان خالد بن سعود عميلا مصرياً أو منقذا؟

طبعا الإجابة بالنسبة لخالد نفسه، وكما تخيلها المؤلف، واضحة. استمع إليه يقول بكل ثقة، مستعيداً بداية حياته السياسية، وبعد أن انتهى كل شيء، وهزم وأصبح لاجئا في مكة "ما الضير عليّ في الموافقة على عرض الباشا، مهما أطلق الناعتون على مثل هذه الموافقة وما سيتلوها من أفعال وسلوكيات من نعوت، إن كانت النتيجة المفترضة والنهائية هي تحرير بلادي من جبروت الاحتلال وفظائعه؟ ويا للفخر أن تواكب هذا التحرير مع نهضة حضارية في بلادي، التي عانت كثيراً من سماع صليل السيوف.." ثم يواصل تبريره بطرح هذا السؤال: "أكتب على أمتنا في الجزيرة أن تحمل عبءَ نشر الرسالات،... وعبء إحياء ما ظن أنه اندثار لقسم كبير من الدين؟"، ولتأكيد صلابة قناعته بالدور الذي أعطي له، حتى بعد انهزامه وخروجه من تأريخ الصراع نهائياً، يتابع كلامه لصديقه القديم قائلا: "نعم أنا أعرف أن حكم التاريخ على أقوالي.. سيكون خليطاً من الظلم والجحود وسوء الظن. ولكم يؤلمني هذا. لكنني لست نادماً على ما فعلت. فالتجربة تستحق هذه الأثمان..".

كان خالد، كما تخيل الكاتب موقفه، مقتنعاً بأن تجربة محمد علي النهضوية في مصر يمكن تكرارها في نجد. بعبارة أخرى، يريد المؤلف أن يقول بأن هناك وجهاً آخر للعملة. لم يكن خالد بن سعود عميلاً فقط لقوات الاحتلال. كان صاحب مشروع نهضوي، يطمح في إعادة تأسيس الدولة، لكن برؤية مختلفة عن الرؤية السلفية المتشددة التي استندت إليها حتى لحظة سقوطها. من هذه الزاوية يكون فيصل بن تركي، الطامح إلى إعادة تأسيس الدولة أيضاً، صاحب مشروع سياسي مختلف يهدف إلى استعادة الرؤية السلفية للدولة الأولى بحذافيرها. وبالتالي فالصراع بين الاثنين لم يكن، كما توحي الرواية السائدة لتاريخ الدولة، صراعاً بين صنيعة لقوات الاحتلال، هو خالد بن سعود، من ناحية، وقائد وطني يريد أن يحرر بلاده من هذا الاحتلال، وهو فيصل بن تركي، من ناحية أخرى. كان الصراع من وجهة نظر خالد بن سعود صراعاً بين مشروعين مختلفين. ليس مهماً هنا تقييم هذه الرؤية المختلفة للتاريخ، وهل كان خالد بن سعود عميلاً؟ أم قائداً يحمل مشروعاً نهضوياً يتقاطع مع الاحتلال؟ والحقيقة أن مهمة الدفاع عن خالد بن سعود مهمة شاقة جداً. يكفي أن دعمه العسكري، ودعمه السياسي كان يأتيه من قوات الاحتلال. الأهم من ذلك، واللافت هنا أن يأتي طرح هذه القضية، ومن هذه الزاوية تحديداً، من كاتب الرواية، سيف الإسلام، ابن عم بعيد لخالد بن سعود، وحفيد مباشر لفيصل بن تركي.

القضية الأخرى التي تناولتها الرواية هي سبب سقوط الدولة السعودية الأولى. لم يطرح خالد في رسائله هذه القضية على شكل سؤال مباشر. ربما أنه كان مقتنعاً بالسبب إلى درجة لم تمثل القضية سؤالاً ملحاً بالنسبة له. كثيراً ما ردد في رسائله الأخطاء التي وقعت فيها الدعوة السلفية، وقيادة الدولة. وهي في مجموعها أخطاء كانت، في نظره، أهم أسباب سقوط الدولة. من هذه الأخطاء ما يختص بالدعوة، مثلما ذكر خالد من انكباب علماء هذه الدعوة (أو الوهابيين) على كتب الفقه والحديث والتفسير، وتجاهل العلوم الدنيوية الأخرى، من فلسفة، ومنطق، وطب، وغيره. وفي غمرة حديثه عن حرب الدرعية يتذكر خالد كيف اجتاحه شعور الفجيعة بما انتهت إليه أحلام السلفية المتشددة. يتذكر بأسى ما قيل له في الماضي ولأمثاله، "من شبيبة (آل سعود) أن دولتنا السلفية لا يمكن أن تهزم، وأن حدودها لا يمكن أن ترسم... ذهبت كل تلك الأقاويل أدراج الرياح، وتأكدت من هذا وأنا أسمع أخبار مفاوضات الصلح، المتبوعة مساء بقذائف الباشا...". هناك سبب آخر يذكره خالد، مرة أخرى في معمعة حرب الدرعية، يتعلق بالتقليد في اختيار قيادة الدولة. يذكر خالد أنه في لحظات ضغط الهجمات العسكرية لجيش الباشا برزت قيادات عسكرية كانت على مستوى التحدي. كان هؤلاء كما توقع الجميع، وأنهم "يستحقون قيادة الجيش كاملا –بل وقيادة الدولة الموحدة– لولا اعتبارات كثيرة، منها أن الأكبر هو الذي يتولى الإمامة والقيادة، حتى ولو كان أقل قدرة من غيره في الحكم...".

هذه وغيرها إلماحات تمثل رؤية سياسية نقدية مغايرة لما كان سائداً. ربما أراد الكاتب القول بأنها كانت موجودة داخل بيت الحكم. وهنا يأتي السؤال الذي ذكرته في بداية المقالة. وهو سؤال ليس من السهل الإجابة عليه. هناك ملاحظة أخرى، وهي أن نقاد النص الإبداعي في السعودية لم يكتبوا حتى الآن شيئاً عن الرواية.

في هذا الموقف شيء من الإجابة على السؤال. فالحديث عن التاريخ السياسي للدولة السعودية يتطلب أولاً معرفة بهذا التاريخ. ومن معرفتي بالوسط الثقافي السعودي أستطيع القول بأن عدد من لديه اطلاع على هذا التاريخ صغير جداً. الكثير من المثقفين السعوديين لا يعرفون عن التاريخ السياسي السعودي إلا ما احتفظت به ذاكرتهم من المقررات الدراسية التي درسوها في مختلف المراحل التعليمية. يندر أن تجد من بين المثقفين السعوديين من لديه استعداد للاطلاع على هذا التاريخ كجزء من مهمته الثقافية. ثم هناك الحساسيات المرتبطة بتناول هذا التاريخ السياسي، ومنها ما له علاقة بالدين بحكم الأساس الديني للدولة. ومنها ما هو حساسية سياسية، بحكم أن التقليد يفرض الابتعاد عن تناول الشأن السياسي من زاوية نقدية.

تناول الشأن السياسي من هذه الزاوية يعتبر نوعاً من النصيحة، كما يقول فقهاء السلفية. والنصيحة لا يجوز الجهر بها، بل يجب إسداؤها لولي الأمر في لقاء خاص. والمثقفون ملتزمون بهذه الرؤية لا شعورياً، رغم ما يقولونه عن الفقهاء، وعن الخطاب الديني. وهنا تتقاطع متطلبات السياسة مع متطلبات الشأن الثقافي. لكن مؤلف رواية "طنين" يعطي الانطباع بأنه متحرر من ربقة هذه القيود. سيقال بأن كونه من الأسرة الحاكمة يجيز ما لا يجوز لغيره. وهذا صحيح، إلا أنه ليس مبرراً لأن يكون الوحيد الذي تناول التاريخ السياسي للدولة في نص روائي، ولا يجيز للنقاد الصمت إزاء هذا النص الوحيد.

عن / صحيفة (الأتحاد) الإماراتية

22 مايو

الثقافة وسيلة الحفاظ على الهوية الوطنية وتثبيت القيم الروحية للمجتمع